

الفصل الخامس

هيئة الأمم المتحدة

نشأة المنظمة وأسبابها:

كان من نتائج فشل عصبة الأمم المتحدة في تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها وهى المحافظة على السلام العالمى والتوازن الدولى أن اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية التى اكتوى العالم بنارها حوالى سنة: سنوات ، ودمرت اقتصادياته وموارده وخيراته واطاحت بالكثير من أبنائه^(١) ونتيجة لذلك بدأ قادة العالم قبيل الحرب العالمية الثانية يخططون لإيجاد منظمة عالمية أخرى تجنب الإنسانية ويلات الحرب فى المستقبل وترتكز على أسس وطيدة لتكون أداة فعالة فى إيجاد سلام عالمى دائم ، وفى الوقت نفسه تتسق والتعاون الدولى فى مختلف المجالات دون اية تفرقة بين الشعوب^(٢) لذلك اجتمع الرئيس الأمريكى روزفلت مع الرئيس البريطانى ونستون تشرشل فى بلاستينا فى عام ١٩٤١ لبحث الشؤون العالمية ووضعها ميثاقا عرف بميثاق الأطلسي اتفقا فيه على الأسس الآتية .

أولاً- أن حكومتها لا تسعى وراء التوسع مهما كان نوعه .

ثانياً- ولا ترغبان فى حدوث اى تعديل إقليمى لا يتفق مع رأى الشعوب .

ثالثاً- وتحترمان حق جميع الشعوب فى اختيار نوع الحكم الذى ترغب أن تعيش فى ظلّه .

رابعاً- وستسعيان لزيادة تمتع جميع الدول - سواء أكانت كبيرة أم صغيرة ، غالبية أم

مغلوبة - على قدم المساواة بالتجارة والمواد الأولية فى العالم .

خامساً- وترغبان فى إيجاد التعاون التام بين جميع الأمم فى المجال الاقتصادى بقصد

تأمين مستوى عال للعمل وتقديم اقتصادى وضمن اجتماعى لجميع الناس

سادساً- وبعد القضاء على الطغيان النازى فانهما تاملان أن يشاد صرح سلم يهبط لجميع

الأمم والأفراد أن يعيشوا حياة متحررة من الخوف والعوز .

(١) فشر: المرجع السابق، ص ٧٢٢ .

(٢) محمد عزيز شكرى: التنظيم الدولى بين النظرية والواقع، ص ٩٥ .

سابعاً- وهذا السلم سيمكن جميع الناس من خوض عباب البحار والمحيطات بدون عائق .
ثامناً- وتعتقدان أن على جميع الأمم أن تلتزم عن استعمال القوة والتهديد خارج حدودها ،
وتشجعان جميع الإجراءات العلمية التي تخفف من حدة التسلح^(١)

وفى أوائل يناير ١٩٤٢ اجتمع في واشنطن ممثلو ست وعشرين دولة للتوقيع على
المبادئ الصالفة الذكر وأصدروا التصريح الآتي :

أما وقد افتتحت الدول الموقعة على هذا التصريح بأن النصر على العدو المشترك هو
أمر جوهري في الدفاع عن الحياة والحرية والاستقلال وحرية المعتقدات الدينية وحفظ الحقوق
الإنسانية والعدالة في بلادها كما في البلدان الأخرى ، وبما أنها الآن منهكة في نزاع مشترك
ضد قوى وحشية وغازمة تعمل على إخضاع العالم لسيطرتها فأنها تعلن ما يأتي :

أولاً - تأخذ كل حكومة عهداً على نفسها بأن تستخدم كامل مواردها العسكرية
والاقتصادية ضد دول المحور .

ثانياً- تأخذ كل حكومة عهداً على نفسها بأن تتعاون مع الحكومات الموقعة على
الميثاق ، وإلا تعقد هدنة أو صلحاً منفرداً مع العدو .

ثم عقد في موسكو في أكتوبر ١٩٤٣ مؤتمراً اشتركت فيه كل من الولايات المتحدة
وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وانضمت إليه الصين بعد ذلك ، وصدر في أعقابه تصريح يؤكد
ضرورة إنشاء منظمة دولية عامة تؤسس على مبدأ المساواة في السيادة لكل الحكومات المحبة
للسلام والتي لها حق الاشتراك في المنظمة صغيرة كانت أم كبيرة لصيانة الأمن والسلام
الدوليين.

واستمر زعماء العالم في المشاورات والمباحثات حول تأسيس هيئة الأمم المتحدة فعقد
مؤتمر في طهران في ديسمبر ١٩٤٣ حضره الرؤساء روزفلت وستالين ونشرشل طالبوا فيه
بضرورة تعاون الشعوب المحبة للسلام والعمل على أبعاد فكرة الحرب ورحبوا بإنشاء هيئة
للأمم المتحدة تعمل لإيجاد سلم دائم يتمشى مع متطلبات الأغلبية الساحقة من شعوب العالم.

(١) شاكر الدبس: الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة، ص ٢١-٢٢.

وفى يونيو من عام ١٩٤٤ اصدر الرئيس فرانكلين روزفلت بيانا طالب فيه دول العالم بالعمل المشترك لاجاد الخطط اللازمة لقيام منظمة دولية تشمل جميع الأمم وتكون غايتها المحافظة على الأمن والسلام العالمى والمساعدة عن طريق التعاون الدولى على إيجاد ظروف الاستقرار للعلاقات السلمية الوثيقة بين الأمم.

وفى أغسطس ١٩٩٤ عقد فى بلدة " دومبارتن أوكس" القريبة من واشنطن مؤتمرا حضره ممثلون عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا والصين توصلوا فيه إلى وضع الأسس التمهيدية والمبادئ المأمولة لقيام منظمة تعنى بالمحافظة على السلم والأمن.^(١) وتعمل على إيجاد:-

- ١- مجموعة أمم تضم جميع الشعوب المحبة للسلام وتقوم على مبدأ المساواة فى السيادة.
- ٢- مجلس يضم عددا اقل من الأعضاء تشترك فيه الدول الرئيسية مع عدد من الدول الأخرى التى تنتخب للعضوية فيه بشكل دورى.
- ٣- وسائل فعالة لحل المنازعات عن طريق محكمة عدل دولية تفصل فى القضايا الدولية.

وقد تقرر فى أثناء المباحثات ان تكون لبريطانيا وأمريكا وروسيا والصين العضوية الدائمة فى المجلس المقترح تشكيله مع انضمام فرنسا إليها عندما تتمكن من العودة إلى مصاف الدول الكبرى، ولما أحست دول الحلفاء باقتراب بشائر النصر ونهاية الحزب عقد فى فبراير ١٩٤٥ مؤتمر "يالتا" بشبه جزيرة القرم واتفق فيه الرؤساء روزفلت وتشرشل وستالين على دعوة الأمم المتحدة لعقد مؤتمر فى سان فرانسيسكو فى ٢٥ ابريل ١٩٤٥ لإعداد ميثاق الأمم المتحدة^(٢) على أساس الاقتراحات التى بحثت فى مؤتمر دومبارتن أوكس ونتيجة لذلك عقد مؤتمر " سان فرانسيسكو" جلساته لمدة ستين يوما من العمل المضنى وحضرته إحدى وخمسون من الدول التى أعلنت الحرب على قوات المحور قبل أول مارس ١٩٤٥، ولم تشارك فيه أية دولة من دول المحور.

(١) محمد إسماعيل على: الوجيز فى المنظمات الدولية، ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) محمد إبراهيم العناتى: التنظيم الدولى - النظرية العامة للأمم المتحدة، ص ١٥.

وظهرت منظمة الأمم المتحدة إلى عالم الوجود بصورة رسمية، بعد التصديق على ميثاقها في ٢٦ يونيو ١٩٤٥.

ونص الميثاق بعد الدياجة على أن تتألف هيئة الأمم المتحدة من عدة فروع تعمل على تحقيق الأهداف المشتركة التي أنشئت من أجلها وهذه الفروع هي الجمعية العامة والأمانة العامة، ومجلس الأمن الدولي، ولجنة الطاقة الذرية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية، ومجلس الوصاية، ولجنة أركان الحرب.

وفيما يلي نعرض لمهام كل منها:-

أولاً:- الجمعية العامة:

مقرها نيويورك، وهي بمثابة برلمان عالمي وجلبه كبرى تشترك فيها جميع الدول المحبة للسلام ومنبر للشكاوى تعبر دول العالم من خلاله عن طريق مندوبيها عن آمالها وأمالها.^(١) والعضوية في الجمعية العامة تقوم على مبدأ المساواة فكل دولة من الدول الأعضاء لها صوت واحد لافرق بين دولة كبيرة أو دولة صغيرة، فالجميع يتمتع بحقوق متساوية والتزامات متساوية. وتقوم الجمعية العامة بالأعمال التالية:-

١- تقديم التوصيات بخصوص مبادئ التعاون الدولي في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتشمل هذه المبادئ السيطرة على نزع السلاح وتنظيم التسليح، والقضايا العالمية الأخرى، كما ان لها ان تقدم توصياتها إلى الأعضاء او إلى مجلس الأمن او كليهما.

٢- العمل على تنمية التعاون الدولي في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية والصحية وتسهيل التمتع بحقوق الإنسان وبالحرية الأساسية لجميع البشر على السواء دون تفرقة بينهم في الجنس أو الدين أو اللون وتيسير الأحوال المادية اللازمة للحياة.

٣- النظر في التقارير التي يقدمها لها مجلس الأمن وتقديم التوصيات من اجل تأمين التسويات السلمية للمشاكل العالمية.

٤- العمل على تصفية الاستعمار بكل أشكاله وأنواعه.

(١) تمبرلي وجرانت ، المرجع السابق، ص ٤٩٣.

أما فيما يتعلق بالدورات التي تعقدها الجمعية العامة فإنها تعيد دورة واحدة عادية في الثلاثاء الثالث من شهر سبتمبر في كل عام، ودورات خاصة تعقد حسب مقتضيات الحاجة وبطلب من مجلس الأمن أو من عدد من الأعضاء وذلك في الحالات الملحة، خصوصا إذا تعرض الأمن الدولي للخطر، وعجز مجلس الأمن عن إيقاف ذلك الخطر، نظرا لاستخدام أحد الأعضاء الدائمين فيه لحق النقض (الفيتو).

وتنتخب الجمعية العامة في كل دورة لها رئيسا وسبعة نواب أما التصويت في الجمعية العامة فيجرى على نوعين ففي القضايا الهامة يصدر القرار بأغلبية ثلثي الأصوات أما في القضايا الأخرى فيكتفى بالأغلبية العادية. وتتكون الجمعية العامة من عدة لجان لكل منها اختصاصات معينة وتقوم كل لجنة برفع مقترحاتها إلى الجمعية العامة لاتخاذ القرارات النهائية بشأنها ويحق لكل دولة عضو في الجمعية العامة ان يكون لها مندوب واحد في هذه اللجان.

ثانيا: الأمانة العامة:

تتألف الأمانة العامة من الأمين العام ومعاونيه، ودور هؤلاء هو العمل على خدمة الأمم المنضمة إلى عضوية المنظمة والتوفيق بين دوائر الأمانة العامة المتعددة. ويقوم الأمين العام بإعداد تقرير سنوي للجمعية العامة بأعمال الهيئة عموما كما يقوم بتسجيل المعاهدات ونشرها، بالإضافة إلى قيامه بتمثيل الهيئة أمام المنظمات الدولية الأخرى.

وتقسم الأمانة العامة إلى ثماني دوائر وهي:

- ١- دائرة الشؤون الاقتصادية وتعنى بالقضايا الاقتصادية والمالية.
- ٢- دائرة الشؤون الاجتماعية وتعنى بالقضايا المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والصحة والمخدرات والقضايا الثقافية وحقوق الإنسان.
- ٣- دائرة شؤون مجلس الأمن وتعنى بمساعدة مجلس الأمن على القيام بأعماله المتواصلة بموجب أحكام الميثاق.
- ٤- دائرة الوصاية والمعلومات عن البلدان والمناطق التي لا تتمتع بالحكم الذاتي.

٥- دائرة القوالين وتقوم بإعداد مشروعات الاتفاقات الدولية وإيداء الراى فى القضايا الدستورية والقانونية.

٦- دائرة المعلومات العامة وتعنى بإعداد المعلومات عن الأمم المتحدة وتسهيل توزيعها على دول العالم كافة ، كما تقوم باستقصاء الراى العام بشأن أعمال الأمم المتحدة .

٧- المصالح العامة والمؤتمرات وتعنى بإعداد المواد لاجتماعات فروع الأمم المتحدة .

٨- المصالح المالية والادارية وتعنى بوضع برامج الموازنة والمالية والموظفين للأمم المتحدة وتنفيذها .

ثالثا: مجلس الأمن:

ويعد من أهم الفروع الرئيسية فى منظمة الأمم المتحدة وكان يتألف عند إنشائه من

أحد عشر عضواً، وهو الآن يتكون من خمسة عشر عضواً موزعة مقاعدهم إلى قسمين:-

أ- أعضاء دائمون وهو ممثلو الدول الكبرى وهم الخمسة الكبار أى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والصين، ولاى عضو من هؤلاء الأعضاء حق الاعتراض (الفيتو) على القرارات الصادرة من المجلس وإيقافها.

ب- أعضاء غير دائمين ويتم شغل مقاعدهم من خلال هيئة الأمم المتحدة عن طريق الانتخاب لمدة سنتين على ان يراعى فى ذلك التوزيع الجغرافى، وتسقط فى نهاية كل عام عضوية ثلاثة منهم وينتخب محلهم ثلاثة آخرون ويتم التصويت لصالح اى مشروع بأغلبية ٩ أصوات بشرط الا يكون عليه اعتراض من الدول الخمس صاحبة المقاعد الدائمة. أما رئاسة جلسات مجلس الأمن فتكون بالتناوب ويترتيب أحرف الهجاء لأسماء الدول. ويعنى مجلس الأمن بالنزاعات الدولية وتطبيق التدابير اللازمة ضد المعتدين، فهو يملك أدوات التسوية والتحكيق والقمع معا. فهو أداة تسوية لانه يملك التدخل فى تسوية المنازعات بشكل ودى وسلمى، وهو أداة تحقيق لأن له الحق فى فحص المنازعات، كما انه أداة قمع بحيث إذا لم ينجح فى حل المشكلات بالطرق السلمية كان له ان يتخذ تدابير قمعية وهى على نوعين؛

- ١- تديرات عسكرية وتشمل العمليات الحربية بقوات جوية او برية او بحرية، فتحت تصوف المجلس جيش دولى يتيح له معاقبة اى دولة يصدر منها ما يهدد السلام العالمى.
- ٢- تديرات غير عسكرية وتمثل فى العقوبات الاقتصادية وقطع المواصلات البرية والبحرية والجوية واللاسلكية مع الجانب الذى لا يرضخ لقرار مجلس الأمن.

هذا وتتبع مجلس الأمن هيئة لأركان الحرب مهمتها وضع الخطط الحربية اللازمة ومد المجلس بالمشورة. ومما يؤخذ على مجلس الأمن إخلاله بمبدأ المساواة المتبع فى الجمعية العامة، فان الدول الخمس الكبرى مقاعد دائمة، كما ان من حق إحداهما إسقاط اى قرار إذا تعارض مع مصالحها لأنها تمتلك حق الفيتو وهذا يتيح لها التمتع بنفوذ أوسع تستطيع من خلاله ان تنقض ما شاعت من قرارات، كما يؤخذ عليه تسمية الدول ذات المقاعد الدائمة بأسمائها مما يجعل من الصعب إدخال دول تطورت بعد الحرب العالمية الثانية واستطاعت منافسة بعض الدول الكبرى اقتصاديا وعلميا مثل اليابان وألمانيا الغربية، إلا إذا عدل الميثاق وهذا يحتاج إلى موافقة الدول صاحبة المقاعد الدائمة جميعا، وهو فى حكم المستحيل لأنه يتعارض مع بقائها ومع مصالحها وأهدافها. أما اجتماعات المجلس فتتعد فى اى وقت يرى رئيسه ضرورة لعقده.

رابعا: لجنة الطاقة الذرية:

تضم هذه اللجنة جميع أعضاء مجلس الأمن بالإضافة إلى كندا، وتعنى بالمشكلات التى تنشأ من استخدام الطاقة الذرية وبالقضايا الأخرى المتعلقة بها وتسعى لوضع هذه الطاقة تحت رقابة دولية.

خامسا: المجلس الاقتصادى والاجتماعى:

كان يتكون من ثمانية عشر عضوا ثم زيد عدد أعضائه فى عام ١٩٦٥ فصار الأعضاء سبعة وعشرين عضوا تختارهم الجمعية العامة وبالإضافة إلى هؤلاء هناك مراقبون يشتركون فى أعمال هذا المجلس ومداولاته دون ان يكون لهم حق التصويت. ويعقد المجلس

مرتين كل عام، ولكل عضو صوت واحد، وتصدر القرارات فيه بأغلبية الأعضاء الحاضرين، دون ان يميز عضو على عضو. وللمجلس لجان خاصة كلجنة الشؤون الاجتماعية وغيرها ووظائف المجلس هي:-

١- تعزيز الصلات الودية بين الأمم.

٢- القيام بدراسة المسائل الدولية في مجال الاقتصاد والاجتماع ووضع تقريرات عنها بهدف رفع مستوى المعيشة.

٣- إشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإعداد الدراسات اللازمة لذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرقة بين النساء والرجال.

٤- تنفيذ توصيات الجمعية العامة بقدر ما تسمح به اختصاصاته وتتبع المجلس الاقتصادى والاجتماعى نحو مائة هيئة دولية مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية، ومكتب العمل الدولى.

سادسا: مجلس الوصاية الدولى:

ويتألف من الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن والتي لاتدير أقاليم تحت نظام الوصاية، بالإضافة إلى أعضاء يتم انتخابهم من قبل المجلس. ويقوم هذا المجلس بالإشراف على الأقاليم التى لا تتمتع بالحكم الذاتى، ووضعها تحت الوصاية الدولية وكل عضو فى مجلس الوصاية صوت واحد، وتصدر القرارات بأغلبية المشاركين فى التصويت، ويجتمع المجلس كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وظائف مجلس الوصاية هي:-

١- كفالة حقوق الشعوب غير المستقلة الخاضعة لنظم الوصاية.

٢- النظر فى التقريرات السنوية التى تصل إليه من الدول المشرفة على الأقاليم التى تحت الوصاية.

٣- وضع اتفاقيات الوصاية موضع التنفيذ، وتنمية أساليب الحكم الذاتى، وتقدير الأمانى السياسية لهذه الشعوب حتى إذا اكتملت مقوماتها ونضجت النضج الكافى الذى يؤهلها للانضمام إلى هيئة الأمم ترفع عنها الوصاية.

سابعاً: لجنة أركان الحرب:

وتتألف هذه اللجنة من رؤساء أركان الحرب فى الدول الخمس الكبرى وذلك لتزويد مجلس الأمن بالنصح والمشورة فى القضايا العسكرية، كما يقومون ببناء على تعليمات من مجلس الأمن بتوجيه قوات الأمم المتحدة ضد أى معتد لا يستجيب لقرارات مجلس الأمن.

ثامناً: محكمة العدل الدولية:

هى الأداة القضائية الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة ويعد جميع أعضاء هيئة الأمم أطرفاً فى النظام الأساسى لهذه المحكمة، وتنتظر المحكمة فى المنازعات التى تقع ضمن نظام القضاء، كما أن لها حق الافتاء فى أى مسألة قانونية، وتلتزم كل دولة عضو فى هيئة الأمم بالامتثال لأحكام محكمة العدل الدولية فى كل قضية تكون طرفاً فيها. وإذا صدر قرار من المحكمة وأبت الدولة المحكوم عليه الامتثال له كان للشاكى ان يعرض الأمر على مجلس الأمن فيقرر المجلس التدبيرات التى يرى اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

وتؤلف المحكمة من قضاة مستقلين ينتخبون بغض النظر عن جنسيتهم بحيث يكونون من نوى الصفات الخلقية العالية، ومن اشهر القضاة فى العالم خبرة قانونية ومكانة دولية وحائزين فى بلادهم على المؤهلات التى تؤهلهم لأرفع المناصب القضائية وتتألف المحكمة من خمسة عشر قاضياً، ولايجوز أن يكون بينهم أكثر من عضو واحد من دول واحدة. وهؤلاء القضاة تنتخبهم الجمعية العمومية ومجلس الأمن ويقع النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية فى سبعين مادة تتضمن تكوين المحكمة وتنظيماتها واختصاصاتها.

° وإلى جانب هذه المنظمات توجد منظمات أخرى فرعية تابعة لهيئة الأمم المتحدة منها:-

١- المصرف الدولى للتعمير والتحصين الاقتصادى.

٢- المصرف النقدى الدولى International Monetary Fund

- ٣- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.
- ٤- منظمة الطيران المدني الدولية الموقتة.
- ٥- منظمة الإغاثة وإعادة الإسكان (الاونروا).
- ٦- منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو Unesco)
- ٧- المكتب الدولي للصحة العامة.
- ٨- منظمة اللاجئين الدولية IRO
- ٩- منظمة التجارة والعمل الدولية.
- ١٠- منظمة العمل الدولية.

دور الهيئة في المحافظة على السلام العلمي:

ويبدو من تطورات الأحداث الأخيرة ان هيئة الأمم تتعثر في خطواتها من اجل حفظ الأمن والسلام العالميين وعدم قدرتها على حماية الدول الصغرى من العظمى ويبدو ذلك واضحا في المشكلات العالمية وخاصة مشكلة الشرق الأوسط والصراع العربى الاسرائيلى، كما يظهر فى الغزو السوفيتى لافغانستان عام ١٩٧٨. وقد يرجع السبب فى ذلك إلى ان حق "الفيئو" أو النقص المخول للدول الكبيرة - التى انتصرت على دول المحور ألمانيا - اليابان - فى مجلس الأمن، قد جعلها تتجاهل أحيانا مبادئ الحق والعدل، وتقيم لمنطق القوة سلطانا لاينازعه سلطان، وهذا يساعد الغاصب على المضي فى مناهجه دون الخوف من رادع ولذلك لا تستطيع دولة صغيرة ان تتبرى لمواجهة دولة كبيرة او تتوقع العدالة والإنصاف ولذلك لم تستطيع هيئة الأمم بجميع فروعها ان تحل معظم النزاعات المعقدة التى عرضت عليها. ومع كل ذلك فان المرء يأمل ان يكون مصير هذه الهيئة خيرا من مصير سابقتها عصابة الأمم، وان يكون عمرها فى المحافظة على السلام العالمى أطول، وإلا ترى البشرية أهوال حرب نووية عالمية ثالثة تفضى على الأخضر، واليابن، والنهم، والنفس.

وأخيرا فالسؤال المطروح الآن هو هل تستطيع الأمم المتحدة بصورتها الراهنة بعد سياسة الوفاق بين الشرق والغرب وخراب الاتحاد السوفيتى من الصباق، وانفتراد الولايات المتحدة بالزعامه، أن تلبى متطلبات الأمن العالمى بمفهومه الجديد؟

الواقع ان الأمم المتحدة كانت مرشحة لأن تلعب دورا هاما ومؤثرا فى النظام العالمى الجديد خصوصا بعد أن توقع البعض أن انتهاء الحرب الباردة اضعف من احتمالات استخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن، وأن هذا المجلس قد اصبح أكثر قوة وقدرة على تحديد الحالات التى تتطلب على تهديد للسلام والأمن الدوليين، وتوقيع العقوبات على الدولة التى ترتكب أعمالا منافية للأعراف الدولية سواء أكانت هذه العقوبات فى الفصل السادس أو الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وكان ما حدث خلال أزمة الخليج والغزو العراقى للكويت أوضح مثال على تصاعد دور الأمم المتحدة فى عصر الوفاق.

ولكن سرعان ما أن ظهرت مفاهيم جديدة فى معالجة القضايا الدولية بعيدا عن الأمم المتحدة، حيث تولت الولايات المتحدة ودول حلف الناتو، دور مجلس الأمن فى إصدار القرارات، وتوجيه الضربات العسكرية وإدارة العمليات العسكرية بعيدا عن الأمم المتحدة، متلما حدث خلال أزمة كوسوفا مما يعنى دفن الأمم المتحدة، وهدم الشرعية الدولية ومن اجل ذلك فان حدة النقاش أخذت تزداد حول دور هذه المنظمة وتقييم وظائفها خاصة بعد ان بدأ العالم يخطو نحو عتبة قرن جديد حتى تستطيع ان تلعب الدور المنوط بها فى هذا النظام العالمى الجديد بشكل يتماشى مع العدالة وسيادة القانون الدولى، وهذا فى رأينا لا يتم إلا باتباع الآتى:-

١- إصلاح هيكل الأمم المتحدة وتطوير ميثاقها وإعادة النظر فى تنظيماتها لتتواءم مع النظام الجديد.

٢- إرساء قواعد قانونية دولية يرتبط بها جميع الدول الاعضاء، حتى لا يتم تناقض المعايير وفقا لاهواء بعض الدول.

٣- إنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد مع عدم الأضرار بالدول النامية أو الفقيرة والتى يمثل وجودها على الساحة الدولية أغلبية كبيرة.

٤- زيادة عدد الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن مثل ألمانيا واليابان، حتى تزداد فعالياته، ولتكون قراراته ملائمة لواقع الأمر، ولتحميلها مسؤولية أكبر فى تمويل عمليات حفظ السلام التى زاد حجمها فى عالم ما بعد الحرب الباردة.

٥- ان يعاد النظر فى استخدام الفيتو، وان يتم توسيع نظام عضوية مجلس الأمن بتخصيص مقاعد دائمة لبعض دول أفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية، باعتبار هذه القارات هى مناطق التوزر الرئيسية فى العالم.

٦- تجديد أساليب عمل الأمم المتحدة فى معالجة القضايا الدولية، وتشجيع الالتزام بحقوق الإنسان والعمل على التخلص من أسلحة الدمار الشامل وتبنى مفاهيم جديدة تتمشى مع المتغيرات المتلاحقة فى العالم.

٧- إن آليات العولمة تقترض أن تنقل صلاحيات الفيتو إلى هيئات ثابتة ذات وجود دائم ترمز لقضايا نوعية أكثر من أن تكون دولا بعينها ترمز للانتصار أو للقوة العسكرية أو للتفوق المالى بلى ينبغى أن توجد جهات مسؤولة تملك أن تقول لا لتقرب الأوزون، ولا لفتح المياه، ولا لتدفئة المحيط الحيوى، ولا لاستمساخ البشر. كما ينبغى أن تكون هناك آليات ومؤسسات كفيلة بأن تقول لا للتطهير العرقى، ولا للتمييز العنصرى، ولا للاضطهاد الدينى، ولا لاضطهاد المرأة، ولا لتراكم ديون الدول الأكثر فقرا، ولا لانتشار أسلحة الدمار الشامل ومعنى ذلك أن يكون الهدف فى أمد زمنى يجرى تقريره هو إلغاء ما يوصف بالدول المنتصرة، المتميزة صاحبة امتياز فرض "لا" دون سواها.

لقد استقر تقليد شاع فى الأمم المتحدة فى الفترة الأخيرة هو عقد اجتماعات قمة دورية لمعالجة مشاكل نوعية مستعصية الحل. مشاكل البيئة والمرأة، والفقر، وفتح المياه، والتكاثف السكاني والهجرة بالجملة، وأسلحة الدمار الشامل... الخ. اجتماعات القمة هذه بوسعها أن تتحول إلى مؤسسات ثابتة مزودة بحق الفيتو فى مجال تخصصها، على أن تسهم هى بدور أساسى فى إصلاح نظام الأمم المتحدة.